

2 - معادلة كيرشوف (معادلة ماوسال - بيتو) (الطلب على النقود، التوفير الحقيقي)

ان هذه المعادلة تحولت - وببعض معادلات التبادل لقياسه الرائدة لطلب على النقود صريحة - فالدخل الحقيقي وتكتب على الشكل التالي

(6) $MV = PY$

عوض عن هذا الشكل الجديد

11: الكمية النقدية صير عنها بوزنات ائتمانية

12: صتوه العام للأسعار

13: قسمة الدخل الحقيقي للوزنات الائتمانية

14: الرأسمالي للدخل الائتمانية

15: صير صريحة الدخل لسوان النقود

وتسمى اعتبارها على ص (16) قائمة في هذه القصور ويمكن إتمام كتابة

اللائحة (17) بشكل استاتي

$\frac{MV}{P} = Y$

$\Rightarrow \frac{1}{p} = \frac{1}{q} \quad \forall$

فيما إذا تعبر $\left(\frac{1}{p}\right)$ على القيمة الحقيقية للعدد العشري

← $\left(\frac{1}{q}\right)$ تمثل k ، وهو ثابت، وهو حاصل تقسيم مقدار العدد للعدد الحقيقي الذي يمكن لأشخاص الاقتصاديين المعاملتها على شكل نقد لأجل تنفيذ وتسهيل المعاملات التجارية (أي أنها هنا: الطلب على النقود)

← (7) تعبر عن معدل الحقيقي
ومن هذه المعادلة يمكن الحصول على والد الطلب على النقود للأغراض الاقتصادية

$(8) \Rightarrow M^d = kPy$

إن هذه المعادلة تبيّن عددًا إيجابيًا لها على كل من (8) والأسعار (9) : الطلب الحقيقي، كلما زاد الدخل الحقيقي كلما تزايدت الحاجة إلى النقود من طرف الأشخاص (المستهلكين) من جهة والمالاء والبنوك بقوا أكثر الدخل الحقيقي أو الطلب الحقيقي
هذا الأمر لا يترتب عنه كالتقديرات من القيمة الحقيقية - تؤثر لتلك القيمة والأسعار إذا اعتبرنا أن طول النقود في التداول يرتفع لها يؤدي أن القوة الشرائية للنقد ترتفع (عدم الظهور للأسعار) معان الوحدات والاقتصاديات التي تتوزع على قيمة مناسبة أو كافية لتجديد القيام بالمعاملات عند تسهّلها تتجاوز ما كسبه! هذا فإنه يمكن أن تتفق في سوق السلع والخدمات في البلاد فيرتد إلى الإرتفاع في الطلب، كما أننا في حالة التشغيل الكامل والابتزاز الكامل للموارد فلا يمكن أن تنتج أكثر، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار. بل الإرتفاع في الأسعار يحقق من القيمة الحقيقية للطلب النقدي أو الطلب النقدي من طرف الوحدات والاقتصاديات، ولهم منتهى الحاجة إلى النقود التي توجب حيد القول الحقيقي، ~~التي توجب حيد القول الحقيقي~~ فمنها السابقة هذه القيمة يتحقق عند ما يكون هناك انخفاض في طول النقود.

وأما في كلتا الحالتين (أي من ارتفاع أو انخفاض) معادلة التوازن أو معادلة العرض من خلال أن النقود تبقى صافية، وأن جميع النظم الاقتصادية لا يتغير بتغير القيمة الحقيقية عند تعدي الأسعار على وجهها تعيين وتبادل في السوق، كما أن العرض والطلب في الاقتصاد كما في تلك الاقتصادية لا يتغير.

في مكانه من عاتق ذلك السور الذي يحد من الجانب الشمالي
ويترك في التخليق للآسيك فيعمل لتفاج الحرق من القطاع التقني وهو
من المتطور أو يأخذ المقارن (la poche) يمكن ان تفهم لهذا المكان
التقني لعدة بلدان تقوم بمراقبة لحظي و صدور الاجماعات التقني، تطورها
و انها تلتزم بحمل معلومات جامدة بالتميز، المستجيبين، وبالشيء
للآسيك غير التمرن في ظاهرة تقني.

(7)